مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (١٢)

استراتيجية الدولة العراقية
بين مدخلات الواقع القيمي وبناء الدولة

أ.م.د. نغم نذير شكر
جامعة بغداد ـ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

المستخلص

ان الدولة العربية المعاصرة تواجه ، في ظل المتغيرات التي صاحبت العولمة ، خطرين اساسيين هما : خطر الحروب الاهلية التي تهدد بتفتيت السيادة وتمزيق الوحدة الوطنية لكل بلد عربي وخطر انتزاع السيادة ونقلها الى كيانات دولية واقليمية اكبر كالنظام الشرق اوسطي الجديد او ترتيبات الشراكة الاوروبية المتوسطية .وتتطلب مواجهة الخطر الاول تعديل العلاقة الراهنة بين الدولة والمجتمع من علاقة تقوم على التسلط والعنف الى علاقة تقوم على القانون ، وترتكز على علاقات المواطنة ، بما تعنيه من حقوق متساوية امام القانون وان تعمل على صهر تلك التكوينات في بنية اجتماعية جديدة تعلو على كل التعدديات الصغرى ،وصولاً الى ادماج هذه التكوينات المختلفة في ثقافة وطنية جامعة من خلال مشروع وطني يحظى بقبول سياسي عام .

Abstract

On this basis, the question of the state in the Arab world is faced with several challenges centered mainly on the establishment of a state of justice and law based on the building of the human according to the intellectual system conscious of the civilized history of this nation, both on the level of ideas and references or on the level of contradictions brought up by these references in the dialogue with history , The horizon of harmony between the past, present and future, and re-establishment of the identity of civilization, which was distorted by the large imports of state projects were the outcome of different civilized environments, and this is accompanied by the establishment of a political field institutionalized to absorb all the contradictions and For the sensitivities and the construction of an economic model based on the real economy producing wealth and upgrading the Qatari state into a strategic Arab and economic union capable of linking dependence.

المقدمة

ساهم الاداء الضعيف للدولة العربية وعدم كفاءة نظم الحكم وانحيازها وفئويتها ، دوراً هاماً في تاجيج تلك النزاعات والصراعات الداخلية ، فالفشل التنموي وتحقيق الانحيازات الكافية لتطلعات المجتمعات العربية وعدم تحقيق الاندماج والمشاركة وعدالة التوزيع وحرمان المجتمع من اي قدرة على الحركة المستقلة والحرة، اضافة الى عدم الشعور بالدولة هوية جامعة وضامنة لمصالحهم وحقوقهم وتكريس الانتماءات الاولية الضيقة، قد قاد الى النفور من الدولة وعدها كيان غريب ومعادي في بعض الاحيان ، وما كان استمرارها الامن خلال وجود سلطة قوية قادرة على ممارسة العنف والقمع لكل المحاولات المناؤة لها ، الى جانب العوامل الخارجية والدولية التي كانت مواتية، وبالتالي ماكان لرحيل هذه السلطة الحاكمة الا السقوط في الفوضى المهددة للوحدة الترابية والسياسية للدولة لا سيما في الدول التي عانت شعوبها من الفقر والتسلط والتمييز الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي ، ولكن ذلك متوقف على طبيعة الدولة وبناها المجتمعية وطبيعة التحالفات الداخلية وظروفها الخارجية .

وعلية تقوم فرضية البحث على طرح الاسئلة الاتية: هل هناك امكانية لوجود – تشكيل نخبة سياسية جديدة تعتمد مشروعاً سياسياً بعيداً عن نزاعات الثار والانتقام والمحاصصة والولاءات الضيقة ،وبعيداً عن اقصاء الاخر ، وتتخذ من التوافق السياسي منطلقاً لها ، ومن الدستور وتصويت ثغراته اساساً ، وتقيم علاقات متوازنة ومتكافئة مع دول الحوار والعالم ، ويكون مضمون هذا المشروع خدمة الانسان واحترام حقوقه وتعدديته ومشاركته ، وبناء، دولة المؤسسات والقانون القائمة على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات؟

المبحث الاول
بناء الدولة بين معوقات التحول ومقومات تأسيس تجربة سياسية فاعلة

اولاً: اشكالية التحول الديمقراطي في البلدان العربية.

ابتداء السؤال الذي يطرح نفسه هو : لماذا تنجح بعض الدول في عملية الانتقال الديمقراطي ويفشل بعضها الاخر ؟ حقيقة الامر ان النخب الموحدة تدعم احتمالية نجاح الانتقال الديمقراطي ، بينما النخب المنقسمة ترجح امكانية فشل الانتقال الديمقراطي(١).

وهنا لابد ان نقول ان الفرصة قد حانت لإعادة بناء العراق ليس وفق طرق عشوائية وانما ايجاد وسائل لطرق واساليب لإعادة البناء بالأسس السليمة ومن اهمها انشاء مراكز بحوث متخصص في مكافحة الفكر الظلامي والارهابي يتولى ما حل بالعراق من خراب بسبب الفكر المتخالف ومواصلة اجراء البحوث والدراسات وعقد ورش العمل والدورات والندوات والمؤتمرات في هذا المجال . ولهذا المشروع ابعاد سياسية وادارية واقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية وعسكرية ويرتكز على اسس مبدئية تعتمد على اشاعة مبدا الوطنية الحقة وبند النزاعات المذهبية والطائفية والعشائرية والعنصرية التي ارجعت العراق الى الوراء وابعدته عن محيطه العربي(٢).

وفي الاقطار العربية التي تشهد انماطاً من العنف الاهلي ليس من الصعب ان يلاحظ ان تغيير مؤسسات العمل الديمقراطي كأن التربة التي نمت فيها كل نوازع العنف والتطرف، اننا نعيش عصر اضعاف الدولة والمجتمع معاً بفعل انتشار اليات العولمة التي تسعى الى الغاء سيادة الدول لمصلحة الشركات والغاء الخصائص القومية للمجتمعات لمصلحة هويات مصطنعة هي اليات تستخدم اجهزة الدولة لقهر المجتمع وتستفيد من ضعف المجتمع لتذويب اجهزة الدولة ومراقبتها(٣).

يُقصد بـ(التحول الديمقراطي) تراجع نظم الحكم السلطوي بكافة اشكالها والوانها لتحل محلها نظم اخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي ،وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية ، وعلى الانتخابات النزيهة كوسيلة لتبادل السلطة او الوصول اليها ، وذلك كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور ، او هي عملية الانتقال من الحكم السلطوي الى الحكم الديمقراطي ، وهي عند اخرين يقصد بها : العملية التي تصب خلالها ممارسة السلطة السياسية اقل تعسفاً واقل استثناءا للأخرين (٤).

عملت الانظمة العربية بداية على تركيز السلطة واحتكارها باسم الجهاز التنفيذي

(١) فراس البياتي ، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، ط١ ، بيروت، حزيران / يونيو ٢٠١٣ ، ص ١٥.
(٢) رفيق ايت تكنتا ، اشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي – قراءة في الادبيات النظرية ، من الانترنيت **Http://ssrcaw.org.**
(٣) علاء عبد الحفيظ محمد ، مستقبل الدولة الوطنية العربية في ضوء اشكالية العلاقة بين الداخل والخارج، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٢٩) ، السنة (٣٧) ، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤ ، ص١٣ .
(٤) رفيق ايت تكنتا ، اشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي ، مصدر سبق ذكره من الانترنيت http://ssrcaw.org

الذي يعد رئيس الدولة او الملك هو المحرك الاساسي له في خرق واضح لمبدا فصل السلط . كما قامت كذلك بخلق اجهزة مخابرات متنوعة ، لها وظائف بعيدة كل البعد عن مثيلاتها في البلدان الديمقراطية ، فأجهزة المخابرات العربية صلاحياتها تفوق صلاحيات اي جهاز داخل الدولة ، كما انها ليست مسؤولة امام الاجهزة التشريعية او الراي العام ، وبهذا امتلكت هذه الانظمة ادوات العنف الغير مشروع ، تمارس بها الاستبداد باسم الامن العام والمصلحة العليا [٥].

ان الدولة العربية المعاصرة تواجه ، في ظل المتغيرات التي صاحبت العولمة ، خطرين اساسيين هما : خطر الحروب الاهلية التي تهدد بتفتيت السيادة وتمزيق الوحدة الوطنية لكل بلد عربي وخطر انتزاع السيادة ونقلها الى كيانات دولية واقليمية اكبر كالنظام الشرق اوسطي الجديد او ترتيبات الشراكة الاوروبية المتوسطية[٦] .

الا ان الواقع السياسي العربي اثبت عكس ما ينبغي ان يكون ، فلقد تم سن ترسانة قانونية في النظام العربي تعطي كل الصلاحيات للحاكم ، سواء كانت صلاحيات تنفيذية أو تشريعية او قضائية ولا تكتفي الدول في المشرق العربي بما سطرته لنفسها من الصلاحيات الدستورية والادارية الواسعة ، بل تستعين كذلك بقوانين الطوارئ التي ظلت سارية في بعض الدول الاكثر من اربعين عاماً .وكل ذلك يتم من اجل هدف اساسي هو تقويض دور المؤسسات والقوى الاجتماعية بما في ذلك مؤسسات الدولة .[٧]

واذا كان لا بد من تنازل عن بعض حقوق السيادة الوطنية ، فليكن ذلك لنظام اقليمي عربي قادر على تعظيم المصالح العربية وصيانة الهوية القومية والحضارية ، لا لصالح ترتيبات اقتصادية شرق اوسطية ، تؤول منافعها الى الاقوى في الجوانب التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية.

ومن جانب اخر، تعد ظاهرة الدولة الريعية من بين اهم العوامل التي تفسر اشكالية التسلطية الملازمة للأنظمة العربية ، ولم يكن استمرار الريوع التقليدية ولا تدفق ريوع جديدة كالنفط او الغاز حافزاً للدخول في التنافس الصناعي من اجل تأمين المستوى اللائق من النشاط الاقتصادي وذلك على غرار ما حصل في كثير من بلدان اسيا التي لا تملك موارد طبيعية ، وقد اضيفت الى هذه الريوع حصيلة المساعدات الخارجية المتأتية من التطور الجيوسياسي والاقليمي . وهذا الوضع قاد الى عدم تحقيق تنمية اقتصادية عربية ولم يؤسس لضمان الحريات السياسية ، لان غالبية مؤشرات التبعية ملتصق بها فتسويق البترول لا زال يفلت من بين ايدي الدول المنتجة لكي يذهب اساساً الى الشركات الكبيرة وتقوم البنوك الغربية بادارة الجزء الاكبر من رؤوس الاموال العربية ويتم اشباع معظم الاحتياجات الغذائية عن طريق الاستيراد والحصـــــول على اليات التصنيع من مصدر غربي بصورة شبه كاملة .[٨]

(٥) علاء عبد الحفيظ ، مستقبل الدولة الوطنية العربية في ضوء اشكالية العلاقة بين الداخل والخارج ، مصدر سبق ذكره ص ١٣ .

(٦) رفيق ايت تكنتا ، اشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي ، مصدر سبق ذكره من الانترنيت http://ssrcaw.org

(٧) عمرو عبد العاطي ، عام رابع : اخفاقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي ، مجلة السياسة الدولية ، ملحق (تحولات استراتيجية) العدد (١٩٦) ، ابريل ٢٠١٤ ، ص ١٧٩ .

(٨) محمد كريم وهديل حربي ، التحول الديمقراطي واشكالية النظام السياسي في التكيف مع المتغيرات الاقليمية والدولية ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العددان ٣٥-٣٦ ، السنة ٢٠١٤، ص ١٧١ .

وفي هذا السياق ، اهتم الدكتور يوسف الصواني استاذ العلوم السياسية بجامعة طرابلس في كتابه الذي حمل عنوان(اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية (برؤية المواطنين العرب لقضية الديمقراطية لقياس مدى التحولات في الرأي العام العربي حيال قضية الديمقراطية ، وقد توصل الكاتب الى ان مواطني دول الربيع العربي لديهم قدرة على تقديم تعريف للديمقراطية يستند الى ثلاثة مرتكزات رئيسية هي : حرية التعبير والرأي والحريات السياسية والمدنية وتطبيق مبدأ المواطنة . ويخلص الكاتب من خلال نتائج الاستطلاعات التي اعتمد عليها في كتابة الى ان الانفصال بين الحاكم والمحكوم في الدول العربية كان السبب الرئيسي لاندلاع الثورات العربية بداية عام ٢٠١١ ،حيث ادى هذا الانفصال الى فقدان الصلة بين المواطن العربي والنظم الحاكمة ومؤسساته وهو الامر الذي دفعه الى الثورة على تلك الأنظمة السلطوية والديكتاتورية لإعادة صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس عقد اجتماعي جديد يحكم العلاقة بين طرفي المعادلة السياسية في العالم[٩] .

ان ضعف الدولة ونقص وعودها الاجتماعية ، اي التراجع في كفاءتها التوزيعية يؤدي الى تدهور وتاكل شرعية النظام واندلاع تظاهرات شعبية عنيفة ضد الدولة التي لم تف بوعودها ، وبالتالي فان الاخفاق بمفهومه الشامل للنخبة الحاكمة يدفع بها الى توسيع نطاق الهوة والابتعاد المتزايد عن الجماهير واندفاعها الى الاعتماد اكثر فاكثر على وسائل القمع وخنق الحريات العامة مما يفقدها شرعيتها ومبرر وجودها. [١٠]

وعندما نجد ان المجتمع يتم ابعاده عن السياسة في الدول العربية فمعنى ذلك ان هناك خلل عميق في الممارسة السياسية لهذه البلدان لان ثمة علاقة جوهرية بين الإنتاج الاجتماعي والسياسة لان السياسة متضمنة في العمل البشري والانتاج الاجتماعي بكل المعاني الممكنة للانتاج ، والمجتمع الذي ينتج السياسة ينتج وحدته الاجتماعية والسياسية.[١١]

وفي ضوء ذلك يمكننا القول ان العراق يمر بمرحلة انتقالية ، ترافقها مجموعة من المشكلات وعلى مختلف الصعد .هذا التحول انتج ديمقراطية هشة، وازمة ثقة بين القوى السياسية والمكونات الاجتماعية فالديمقراطية الوليدة في العراق ما زالت في طور التخلص من ذهنية ما قبل الديمقراطية ، لان الديمقراطية لا تعنى مجرد انتخاب ، وانما هي منهج وقيم وحالة ثقافية لا تلقينيه ، انها تفترض تأطير وكبح النوازع السلطوية البدائية ، وهذه عملية تتحقق بالتمرين والمراسل ، وتقود الى نظام حكم يقوم على الترتيبات المؤسسية والاجتماعية الاساسية التي تشيد هيكلية اليات الحكم وتحدد وسائل ومضمون العلاقات بين الدولة والمجتمع على اسس ديمقراطية.[١٢]

لذلك نرى ان الانظمة الشمولية ، في مواجهة تاكل شرعيتها وفقدان مصداقيتها

(٩) رفيق ايت تكنتا ، اشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي ، مصدر سابق :من الانترنيت : http://ssrcaw,org

(١٠) مهدي جابر مهدي ، اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(٤٠٥) ، السنة (٣٥)، سنة ٢٠١٢، ص ١٤٦.

(١١) محمد كريم وهديل حربي ، التحول الديمقراطي واشكالية النظام السياسي في التكيف مع المتغيرات الاقليمية والدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٢ .

(١٢) رفيق ايت تكنتا، اشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي ، مصدر سابق :من الانترنيت : http://ssrcaw,org

لدى شعوبها ، تلجا الى احد الخيارات الخمس الاتية :

١. التعنت ورفض الاعتراف بضعفها المتزايد املاً في استعادة قوتها .
٢. الاستمرار في الحكم بزيادة الاضطهاد وقمع الحريات .
٣. اثارة نزاع خارجي وتوظيفه في استعادة الشرعية من خلال استشعار الروح القومية الوطنية.
٤. محاولة اضفاء الطابع الديمقراطي على النظام الشمولي من خلال اصلاحات شكلية لوصفه بالنظام الديمقراطي .
٥. المبادرة بإجراء تحول سياسي باقامة نظام ديمقراطي محل النظام القائم ، بيد ان ذلك يتطلب تغييراً في هرم السلطة ، وهو امر من الصعب تحقيقه ومن ثمة العودة الى نقطة الصفر [١٣] .

لهذا يمكن القول ان الاختراق الاجنبي للنظم السياسية العربية ، ادى الى التاثير سلباً في اداء المنظومة الجامعة والى عملية تقويض المقومات الضامة للنسيج المجتمعي ، كما ادى الى القضاء على امكان توليد آليات مناسبة لمعالجة النزاعات العربية المتبادلة ، أي الى شل القدرة العربية على منع الصراعات الداخلية وردع مصادر التهديد كيفما كانت طبيعتها .[١٤]

للدولة ولمواطنيها في جانبين اساسيين:

- عجز الدولة عن تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي هو نتيجة حتمية لفشل الدولة العربية في تقديم نفسها كهوية بديلة للانتماءات القبلية والطائفية التي تمثل استمرار فاعليتها السياسية والثقافية وهو دالة واضحة في فشل الدولة على تحقيق لقلة للمجتمع التقليدي الى المجتمع العصري المنتظم سياسياً في اطار الدولة .
- عجز الممارسات السياسية للسلطة داخل الدولة في تحقيق الوحدة وصهر الانتماءات العصبوية مما سبب ظهور النزاعات العصبوية المختلفة فهي في مجملها كانت ممارسات لا ديمقراطية واستبدادية وعنيفة من اجل استقرار يتضمن استمرار وجودها مما زهد مواطنيها في الانتماء لهوية جامعة وضامنة لمصالحهم .

وازاء هذا الفشل في تنظيم القواعد اللازمة للصراع السياسي والاجتماعي وفتح موجات عنيفة من الصراعات المستمرة وتصاعد حدة العنف وعدم الاستقرار السياسي ضد السياسات الضيقة والمعبرة عن مصالح فئوية بعيداً عن تمثيل الفئات الغالبة من المجتمع والمتقوقعة ، فان الدولة لم تستطع ان تلعب الدور المركزي الايجابي في منع النزاعات الاهلية بل غذته كيانياً ومؤسساتياً بممارسات السلطة القائمة على قاعدة اهلية عصبوية . [١٥]

(١٣) عمر جمعة عمران ، اثر تطور النزاعات الداخلية على مستقبل الدولة في المنطقة العربية ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، العددان ٣٥-٣٦ ، سنة ٢٠١٤ ، ص ٢٨٥.
(١٤) المصدر نفسه ، ص ٢٨٤ .
(١٥) عبد الاله بلقزيز ، العراق بين انفاق طائفية وافاق وطنية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٢٩) ، السنة (٣٧) ، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤، ص ص١٢٦- ١٢٧ .

ثانياً : نشوء الدولة وإدارة تعددية المجتمع .

مما لا شك فيه ان الفهم الموضوعي لمجمل القضايا السياسية في المنطقة العربية يجبرها الوقوف على حقيقة الدولة وحيثيات سياق تكوينها وبناها ، حيث ظهرت الدولة العربية الحديثة بفعل عملية التجزئة السياسية التي تعرضت لها المنطقة العربية في ظل المشروع الاستعماري الغربي ولم تكـــن هذه النشأة تعبيراً صادقاً لنضوج العلاقات والبنى الاجتماعية وتطـــــورها لتمثل ثمرة اجتماعية وسياسية حقيقية [١٦].

وما يشهد العراق من موجات قتال واقتتال ، على امتداد شطره الغربي والشمالي ، ليس الا الخاتمة الطبيعية والمنطقية للمفاعيل التي اطلقتها الغزوة الامريكية الكولونيالية للعراق في عام ٢٠٠٣ ، هذه الغزوة التي انجزت هدفها الاساس في تدمير الدولة العراقية بل وفي انجاز عملية جراحية قيصرية ومعقدة للبنية الاجتماعية العراقية ، مزقت فيها النسيج الاجتماعي والوطني وجيشت الغرائز العصبوية (الطائفية والمذهبية والعرقية والعشائـــــرية) وشجعتها علـــــى التعبير عن نفسها فـــي (هويات) ومؤسسات فرعية) .[١٧]

وهكذا ما لم تتقدم مجتمعاتنا العربية في السعي نحو انتاج نظام سياسي حديث يكفل حقوق المواطنة والحريات العامة والمشاركة السياسية وما لم تمتد الى وضع حد للفساد وهدر الثروة والمال العام وتحقيق الانماء المتوازن والحد من الفوارق الطبقية الفاحشة عبر اعادة توزيع الثروة توزيعاً عادلاً (واكثر عدلاً ، فلن يكون في الوسع انهاء ظاهرة كبيرة وخطيرة مثل ظاهرة التكفير وجماعاته السياسية والمسلحة .[١٨]

وفي العراق تحول مشروع المصالحة الوطنية الى مشروع سياسي يستهدف التصالح بين الفرقاء السياسيين واهمل الالتزام الاخلاقي ازاء الضحايا (ضحايا حقوق الانسان) من خلال الترابط بين الحلقات الثلاث : المصالحة والعفو والعدالة [١٩].

ان طبيعة التغيرات التي تحدث والتي يمكن ان تحدث في المرحلة المعلوماتية تؤكد حقيقة ان التحولات الثقافية باتت تحدث بعيداً من اساسات الوجود المادي .[٢٠]

وبدلاً من اعتماد الدستور على المواطنة والمساواة والمشاركة المجتمعية المستندة الى الحرية والعدل بوصفها ركائز للدولة العصرية الحديثة، فانه ذهب الى ما يسمى « دولة المكونات « التي ورد ذكرها في الدستور ثماني مرات، وليس ذلك سوى تكريس لصيغة المحاصصة .[٢١]

---

(١٦) عبد الالة بلقزيز ، التفكيرفي التكفير: نحو استراتيجية مواجهة ثقافية، مجلة المستقبل العربي ، العدد(٤٣٣) السنة (٣٧) ، اذار / مارس ٢٠١٥ ، ص ١٥٩ .

(١٧) مهدي جابر مهدي ، اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠

(١٨) باقر النجار ، التحديات والواقع الاجتماعي وتحولاته ومشكلاته في الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٣١) ، السنة (٣٧) ، كانون الثاني ٢٠١٥، ص ٤٩ .

(١٩) عبد الالة بلقزيز ، نكبة العراق : الاحتلال ، المذهبية (داعش) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٢٧) ، السنة (٣٧) ، ايلول / سبتمبر ٢٠١٤ ، ص ١١٧ – ١١٨ .

(٢٠) نادية سعد الدين ، الشروط المعززة: مستقبل الدولة العراقية في مواجهة عوامل تفكك مقيدة، ملحق تحولات إستراتيجية لمجلة السياسة الدولية ، عدد (١٩٥) ، يناير ٢٠١٤ ، ١٤.

(٢١) عمر جمعة عمران ، اثر تطور النزاعات الداخلية على مستقبل الدولة في المنطقة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٧ .

وفي ظل غياب دولة القانون والعدالة ، تدعي كل جهة أنها الممثل الشرعي الوحيد للسيادة والمخول لاحتكار سلطة طائفية تستغل نفوذها والإمكانيات التي توافرت لها ، لتوظيفها في الصراع الطائفي بعيداً عن إعادة بناء الدولة وفق منطق الدولة / الأمة .(٢٢)

ان عدم ولوج الدولة العربية أسس التطور الحديث الذي يمكنها من صيرورة دولة عصرية تحاكي النمط الغربي في ممارساتها للقواعد السياسية والاجتماعية ، قد ولد إشكاليات عدم أمكانية أداء الوظائف الداخلية وحتى الخارجية واستمرت الدولة محكومة باتجاهين :

١. استمرت الدولة تعاني من تناقضات البنية الاجتماعية في حركتها السياسية حيث لم تكن سوى امتداد للحيز الاجتماعي التقليدي في الحيز والوظائف السياسية بنظر المجتمع مجرد سلطة سياسية تمثل فريق او فئة او طائفة او عصبة او طبقة تعيد أنتاجها العصبوي كجزء من وظائفها السياسية .
٢. فقدانها للشرعية الديمقراطية والشعبية ولجوءها الى القوة والعنف والاستبداد لتثبيت سلطتها في المجتمع بسبب تداخل كيانها مع البنى التقليدية وانعدام استقلال للمؤسسات والبنى السياسية عن الاجتماعية (٢٣).

بينما تستر ما يسمى ديمقراطية التوافق الطائفي وراء ممارسات طائفية ، بدون ان تستهدف التحسينات الشكلية التي اجريت على شكل الحكم من برلمان وانتخابات في تغيير جوهري للسلطة ، بسبب فرض قوى الاحتلال نمط نظام المحاصصة الطائفية من العملية السياسية والذي تم بموجبه تقسيم مراكز السلطة وتوزيع المناصب والمواقع الادارية في الدولة بين القوى السياسية الطائفية في حين تبنت القوى السياسية خارجها الية التقسيم الطائفي والموالاتي للمجتمع على حساب الولاء للدولة(٢٤).

في ظل هذا الوضع المأزوم تطرح الاسئلة الاتية :

ما هو الحل الامثل للخروج من الازمة ؟ هل يمكن بناء عراق ديمقراطي مستقر يعتمد المصالحة الوطنية وسيلة للتنمية والبناء ؟

المصالحة هي بيت المكونات بما يؤدي الى تحقيق التوقعات والمصالح والأهداف التي تعبر عنها الجماعات وهي ليست تسويات او صفقات بين أحزاب او جماعات او أفراد ويصبح الحوار هو الوسيلة لتحقيق المصالحة من خلال القبول والاعتراف بالأخر ونبذ العنف.(٢٥)

---

(٢٢) نادية سعد الدين ، الشروط المعززة : مستقبل الدولة العراقية في مواجهة عوامل تفكك مقيدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ .

(٢٣) مهدي جابر مهدي ، اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٧ ,

(٢٤) عبد الالة بلقزيز ، في : مجموعة باحثين ، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة الى دولة القانون ، سلسلة كتب للمستقبل العربي (٦٦) ، تحرير وتقديم ، عبد الاله بلقزيز، بيروت ،ط١ ، تشرين الاول / اكتوبر ٢٠١٣ ، ص ٨٠-٨١

(٢٥) قحطان كاظم الخفاجي ، المتغير القيمي في التخطيط الاستراتيجي الامن الوطني العراقي انموذجاً (قراءة نظرية) ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين العددان ٣٢-٣٣ السنة٢٠١٣ ، ص٤٨-٤٩ .

المبحث الثاني
التخطيط الاستراتيجي العراقي
ضمن اطار فاعلية الابعاد القيمية

اولاً: جدلية الرغبة بالتغيير مع غياب الرؤى الفكرية المشتركة :

العراق منذ عام ٢٠٠٣ يمر بمرحلة جديدة، تختلف عن سابقتها لا سيما من حيث الثوابت القيمية على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وصولاً الى الاهداف المرجوة ، وهذا يتطلب تخطيط استراتيجي يأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات القيمية ولا يتوقف التخطيط على الجانب العملياتي الحرفي فقط فالجانب الحرفي هنا لوحده لا يفي بالغرض ، لانه سيُجابه برفض قيمي حقيقي وفاعل ، يجعل التقاطع معه واجب مجتمعي وقيمي ، يرتقى للتحدي بين اثبات الذات والتغير السلبي للذات ، كما يجعل التوافق مع هذا النوع من التخطيط ، تشويهاً لطبيعة الفاعلية الاقليمية للعراق .[٢٦]

ولقد حصلت مجموعة من التشوهات ، اسهمت في صناعة العنف واستمراره ، ومن ثم الابتعاد عن بناء الدولة المدنية الحديثة بعد عام ٢٠٠٣ ، تتلخص جميعاً في علامات فارقة تضمنها مشهد المجتمع العراقي الراهن وتتلخص بالتالي:

١. تقدم المشروع المعلن المشروع الرسمي لبناء الدولة العراقية المدنية الحديثة ، وتخلف الادوات والاليات المستخدمة بمعنى ان مشروع بناء الدولة المدنية الحديثة ، يؤشر هيكلاً سياسياً متمدناً (ديمقراطي فيدرالي) بحشوة غير متمدنه، بسبب اعتماد معايير سياسية غير متمدنة طائفية دينية – وتعصبية قومية – واجتماعية عشائرية .
٢. حصلت تشوهات في الدستور فاصبح الدستور مليئاً (بالالغام) ، وحصلت تشوهات في الانتخابات ، الامر الذي تقتضي اعتماد قانون جديد وحقيقي للانتخابات التشريعية واخر لانتخابات مجالس الاقاليم والمحافظات غير المنظمة لإقليم يعتمد مبدأ المواطنة ويعد العراق دائرة انتخابية واحدة يتجاوز نظام تكريس تفتيت العراق ما بين قوائم ودوائر طائفية واثنية.

وعلية، فان الخروج من الانقسام والاقتراب الى المصالحات التأريخية بين ابناء الامة اصبح الممر الوحيد نحو المستقبل المشرق لاي بلد او مجموعة، او للامة جمعاء ولرسالتها ولمشروعها الحضاري العالمي [٢٧].

وقد تعددت دوائر العنف بين القوى الداخلية في العراق واتخذت شكل صراعات طائفية احياناً ، او تصفية حسابات اقليمية احياناً اخرى[٢٨]

(٢٦) عامر حسن فياض ، ازمات ومزالف بناء الدولة وادارة الحكم في العراق المعاصر ، مجلة حمورابي ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ٣، السنة الاولى ، حزيران ٢٠١٢، ص ١١-١٢ .

(٢٧) حسين حافظ وهيب ، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية – دراسة في القانون الجغرافي والبشري) ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية العدد ٤٤ ، نيسان / ابريل ٢٠١٠ . ص ١٥.

(٢٨) علي بكر ، العنف في العراق وصعود النمط الداعشي مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٨ ، اكتوبر ٢٠١٤ المجلد ٤٩ ص٩٠.

الا انه في حقيقة الامر ترى غياب الرؤى الفكرية المشتركة والتي تجعل عملية التخطيط الاستراتيجي للتغيير ، تعاني من وجود الرغبة بالتغيير مع غياب التوافق الفكري الحقيقي بين الجهات المعنية بالتغيير والراغبة فيه[٢٩] .

ولقد ادركت الامبراطوريات على مدار التاريخ ان تدمير الهوية الجماعية لأي شعب يكون بتركه فريسه للاحتلال والاستعمار بل وما هو اسوا. ان تدمير سجلات الارشيف الوطني والاثار التاريخية ، مثلما حدث بوحشية في العراق ، يتشابه مع ما وقع تاريخياً في اتون حروب الامبراطوريات . [٣٠]

لذا فالعملية السياسية بمبدئها التوافقي لم تحظى بفاعلية حقيقية ، ولم تؤدي دوراً ايجابياً او توافقياً حقيقياً مطلقاً ، فالاهداف متضادة ، والرغبة للتغيير اكتست بطبيعة الاهداف المختلفة .

وهذا خلق شعور عام بغياب التكامل مع الذات العراقية الجمعية للمجتمع ، باعتبار ان القوى السياسية تدفع باتجاه التغيير الملائم لاهدافها الفئوية ، ومع طبيعة ارتباطاتها الاقليمية ، او بالاحرى مع طبيعة تاثير القوى الاقليمية على الشأن العراقي وليس التفاعل معه ، لذا سيكون التغيير فاقداً لدلالاته على الصعيدين التسويقي والتطبيقي[٣١] .

لقد ايقظ تبني فكرة الدولة القومية والقائمة على مشاعر التفوق (واحياناً الدونية) تجاه القوميات الاخرى هواجس الكثير من الطوائف والقوميات الاخرى كالقومية الكردية والتركمانية وكذلك الكلدو اشورية ودفع باتجاه غياب الالفة المجتمعية والبحث عن تنظيمات واليات سياسية واجتماعية وارتباطات خارجية سبيلاً لتوفير ارضية قائمة على مبدا مناظر لفكرة السمو القومي ذاتها ، انطلاقاً من حق التساوي القومي سواءاً في الاهداف او الطموحات .[٣٢]

وتستند (الشرعية الديمقراطيـــــة) الى عنصرين هما : عنصر (الرضا والقبول) بالانتخاب وعنصر (المنجز) المتحقق من خلال التقدم في مسارين ، وهما مسار ضمان وتنظيم ومأسسة الحقوق والحريات لتمكين ممارستها . ومسار تحقيق العدالة الاجتماعية بتجاوز افات الفقر والبطالة والفساد.[٣٣]

وعليه ، من الصعوبة بمكان فصل المتغير السياسي عن الامني في التعاطي مع صورة الواقع العراقي ،فهما متداخلان ، وهذا ما يمكن ان ندركه من خلال الموقف الخليجي من التغير في العراق ، فالرؤية الخليجية للتعاطي مع الاوضاع العراقية ، تحكمها هواجس الخوف من التمدد والنفوذ الايراني على الشأن العراقي ، بما يخل

(٢٩) قحطان الخفاجي ، المتغير القيمي في التخطيط الاستراتيجي : الامن الوطني العراقي انموذجاً (قراءة نظرية) ، مصدر سبق ذكرة ، ص ٥٠ .

(٣٠) رايموند ويليام بيكر ، التطهير الثقافي والقضاء على الدولة العراقية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٧٩) ، يناير ٢٠١٠ ، المجلد ٤٥، ص ٢٩ .

(٣١) قحطان الخفاجي ، المتغير القيمي في التخطيط الاستراتيجي : الامن الوطني العراقي انموذجاً (قراءة نظرية) ، مصدر سبق ذكرة ، ص ص ٥١ – ٥٢ .

(٣٢) حسين حافظ وهيب ، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية : دراسة في العاملين الجغرافي والبشري مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢.

(٣٣) عامر حسن فياض ، ازمات ومزالق بناء الدولة وادارة الحكم في العراق المعاصر ، مصدر سبق ذكرة ، ص ١٩.

بتوازنات المنطقة لصالح ايران.[٣٤]

ثانياً : الثقافة السياسية ومرتكزات الوحدة الوطنية في العراق بين مؤشرات الاداء وعملية التقييم :

تمثل الثقافة السياسية محدداً اساسياً من محددات بناء الوحدة الوطنية لاي مجتمع من المجتمعات، فالثقافة السياسية التي تعبر عن مجموعة القيم والاتجاهات والمعتقدات التي تعبر عن مجموعة القيم والاتجاهات والمعتقدات التي يتخذها الفرد اسلوباً للتعامل السياسي من حيث طبيعة النظرة والتعاطف والتقييم لظاهرة سياسية معنية وهي التي تعطي الشكل والمضمون للعملية السياسية ، فالطريقة التي يتم بها التوجه نحو الموضوعات السياسية وكيفية تعامل النظام السياسي مع المجتمع هي التي تبرز نوعية الثقافات السائدة في مجتمع ما وعلى ضوء نوعية تلك الثقافات تتحدد الية بناء الوحدة الوطنية واساليبها وتحقيق حالة من الاندماج والتعايش وتتحدد معها اسباب تعزيز الوحدة الوطنية وضمانها او تصدعها .[٣٥]

وعليه ، فان هناك مجموعة من الاسئلة المثارة في هذا الصدد : منها كيف ننتقل بالافراد في العراق من رعايا الى مواطنين ؟ وكيف ننتقل بالجماعات التقليدية المتنوعة قومياً ومذهبياً واجتماعياً الى مؤسسات مجتمع مدني متنوعة مهنياً وسياسياً ؟ وكيف ننتقل بالسلطة في العراق من سلطة كيان سياسي الى سلطة دولة دستورية مدنية ؟

هنا نحتاج الى كيفيات تحتضن مجمـــوعة اليات وسياسات واجراءات وتلك الكيفيات تتلخص بما يلي :

١. الكيفية السياسية وصولاً الى مرحلة التحول الديمقراطي عبر مواصلة التعامل بالاليات الديمقراطية (الالتزام بالدستور والانتخابات والتعددية السياسية لشقيها : التعددية الحزبية وتعددية الرأي) واستقلال القضاء والتداول السلمي للسلطة وضمان الحقوق والحريات .
٢. الكيفية الاقتصادية وصولاً الى تحقيق العدالة الاجتماعية بالاقتصاد المتوازن والمستقر بالتنمية المستدامة التي تناهض الفقر والبطالة والفساد .
٣. الكيفية الاجتماعية وصولاً الى التوازنات الاجتماعية بتسوية التعارضات الاجتماعية من خلال نمو وتنمية الفئات الوسطى والمستنيرة والميسورة .
٤. الكيفية الثقافية وصولاً الى سيادة ثقافة المساهمة على حساب ثقافة الخضوع والثقافة التقليدية عن طريق اليات تعزيز النزعات الفردية والعقلانية والعلمانية[٣٦]

ولقد اجريت العديد من الدراسات والتي توصلت الى نتائج عديدة منها عدم رضا المواطن العراقي عن اداء حكومته ومنجزاتها، جعلته يتجه نحو تصرفات عدوانية مؤذية

(٣٤) ياسين سعد البكري وحيدرعلي ، متغيرات الشأن العراقي وعلاقاتها باستراتيجية اميركا في المنطقة قراءة مستقبلية ، مجلة حمورابي ، مركز حمورابي للدراسات ، بغداد ، العدد (٢) ، السنة الاولى، اذار /مارس ٢٠١٢ ، ص ص ٦١-٦٢ .
(٣٥) ليث الزبيدي وزيد عدنان محسن ، افكار في التعايش السلمي : الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية بين مؤشرات الاداء وعملية التقييم ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، العددان ٣٥-٣٦ ، السنة ٢٠١٤ ، ص ٩١ .
(٣٦) عامر حسن فياض ، ازمات ومزالف بناء الدولة وادارة الحكم في العراق المعاصر ، مصدر سبق ذكرة ، ص ٢٠ .

للمجتمع ، هي في الاصل غريبة ودخيلة على الثقافة العراقية القائمة على التكاتف والتعايش السلمي في اطار المجتمع الواحد المتعدد الأطياف والأعراف والأديان [٣٧].

ان فرض بُنى ثقافية في الوطن العربي ترتبط تبعياً بمركز الامبريالية الثقافية العالمية ، جر العرب الى دائرة الخطر الشديد الذي بات يهدد ليس ثقافتهم وتراثهم وحضارتهم ولغتهم فحسب ، بل ايضاً سيادتهم الوطنية واستقلالهم السياسي ووحدتهم القومية .[٣٨]

وهذه من اعظم الاشكاليات التي تواجهها الحكومة والدولة العراقية الجديدة ، بفقدانها لاهم عنصر من عناصر المقبولية والرضى المجتمعي ، وهو تأمين متطلبات الحياة الاساسية للسكان ، فضلاً عن الامن والاستقرار وتطبيق القانون ، وهو ما جعل الحكومات المتتالية بعد عام ٢٠٠٣ ضعيفة وغير فاعلة ولتكون مخرجات الافعال موصلة الى نشوء دولة رخوة وهشة البنيان الاساسي .[٣٩]

مما تقدم ، يتضح ان من الاسس الراسخة في بناء الوحدة الوطنية هو الاتفاق على مفهوم المصلحة العامة وعلى حد ادنى من الاتفاق على الاهداف العامة او الجماعية ، مما يزيد من امكانية بلورة وانضاج ثقافة وطنية واحدة وتعميق ثقافة وحدوية تسود عموم الثقافات الفرعية للجماعات الاثنية في اطار الدولة ، مما يقلل من حدة تاثير الانقسامات القومية والعربية والقبلية التي تتعارض مع الحاجة الى بناء ثقافة وطنية موحدة . [٤٠]

من جانب اخر ، فان المتغير القيمي يلعب دوراً غير ايجابي في عملية التخطيط الاستراتيجي للأمن الوطني . وعليه فان الوضع العراقي قد لا يتحسن طالما المعنيون العراقيون لم يسعوا الى تجاوز حقيقي لحالات التباين الفكري داخلياً ، او الى تقليص حالات التصادم القيمي اقليمياً ، ولم تجنبوا ظاهرة التوافق الانحيازي اقليمياً تجنباً كاملاً ، ولم يسعوا لتامين القبول الاولي عند الاخرين على الاقل تقديراً باعتباره محفزاً واقعياً يؤسس لتوافقات اقليمية متوازنة وايجابية . [٤١]

وعليه ، يمكن التوصل الى ما يلي :

١. ان مشكلة الوحدة الوطنية شاخصة عند النخب السياسية العراقية اكثر مما هي عند القواعد الاجتماعية ، وان هذه النخب ما زالت تعمل بشكل مغاير لما تشترط بعض قوانين التحول ، لان النخب تعمل في اطار التصارع ، وليس

١. ٣٧ هيثم هادي نعمان الهيتي ، صوره الامريكي لدى العقل العراقي بعد عام ٢٠٠٣ : دراسة مسحية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٢٣) السنة ٣٧ ،ايار / مايو ٢٠١٤ ص٧٨.

١. ٣٨ زايد عبيد الله مصباح ، السياسة الثقافية الامريكية تجاه الوطن العربي : دبلوماسية ثقافية ام امبريالية ثقافية ؟ مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٢٧) السنة (٣٧) ، ايلول / سبتمبر ٢٠١٤، ص ١٠٩ .

١. ٣٩ عبد علي المعموري ، عوائق هيكلية : التحول في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الامريكي ، مجلة السياسة الدولية العدد(١٩٧) ، يوليو ٢٠١٤ ، المجلد (٤٩)،ص ٥٥ .

١. ٤٠ ليث الزبيدي وزيد عدنان افكار التعايش السلمي ، مصدر سبق ذكرة ، ص٩٥ .

١. ٤١ قحطان الخفاجي المتغير القيمي في التخطيط الاستراتيجي ...، مصدر سبق ذكرة ،ص٥٩.

في اطار التنافس.[٤٢]

٢. فيما يتعلق بمشكلة الطائفية ، لا تعتبر مشكلة الطائفية مسألة سوسيولوجية ، لانها ليست مسألة تكوين اجتماعي نافر او شاد ، وانما هي – بالتعريف مشكلة سياسية ، لانها مشكلة نظام سياسي متأخر يفتقر الى اسباب الصيرورة نظام شرعية شعبية ووطنية .

١. ٤٢ فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩نيسان ٢٠٠٣، ط١ بيروت ،حزيران / يونيو ٢٠١٣ ص ص ٣٧٥ – ٣٧٦ .

الخاتمة

وعليه ، لا معنى لنظام ديمقراطي يتأسس على جهل الناس بالسياسة . او في مناخ مجتمعي يسوده التفاوت والانقسام الاجتماعي والجهوي ، او يتميز بالتخلف الثقافي والبؤس الاجتماعي .فمن شروط تأسيس التجربة الديمقراطية تطهير المجتمع من ثقافة الظلم والولاء للأشخاص ، وتحرير الانسان العربي من واقع الحرمان حتى يشعر بالحرية والعزة والكرامة ويتخلص من جميع القيود الذاتية والموضوعية التي تراكمت خلال القرون الماضية وتحولت الى نوع من البديهات او المسلمات الثقافية والرمزية التي كبلت حركته في تغيير واقعه . ان السياسي يتفاعل مع حقائق الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . فهو يتبع حضارة المجتمع ويؤثر فيها في الوقت نفسه او بتعبير اخر ، فالسياسي يتكيف مع الثقافي مع الاخذ بنظر الاعتبار للتاثيرات المتبادلة بينهما هذه ولتنوع التجارب التاريخية وافرازاتها السوسيولوجية .

واذا كان المشهد الداخلي العراقي يزخر بعوامل الفرقة والاحتراب الطائفي والاقتتال البيني ، الطارد للديمقراطية نحو ادامة العنف والسير الدائم على حافة الحرب الاهلية ، فان ثمة محددات قد تشكل قيوداً على نفاذ نذير التفكيك والتقسيم ، شريطة تعزيز الهوية الوطنية وفق المواطنة الجمعية والمصالح المشتركة وتحريم الطائفية ونبذ العنف وقطع الطريق امام الارتهان للخارج وتشكيل حكومة تمثل الجميع ، وليس فئة معينة واعادة النظر في الدستور لجهة صياغة ملامح الهوية الوطنية والهوية العربية الإسلامية ضمنه.